قدمت 18,4 مليار جنيه مساهمة في عام 2010

أوروبا تكلف لندن 51 مليون إسترليني يومياً

كاميرون يرى أن عضوية بلاده في الاتحاد الأوروبي تصب في مصلحة بلاده (رويترز)

قال حزب الاستقلال البريطاني إن المساهمة المالية الإجمالية التي تقدمها المملكة المتحدة للاتحاد الأوروبي ارتفعت إلى 18,4 مليار جنيه إسترليني عام 2010، أي بمعدل 51 مليون جنيه يوميا (الجنيه يعادل نحو 1,5 دولار).

واستند الحزب إلى أرقام حصل عليها من مكتب الإحصاء الوطني تفيد أيضا بأن عائدات بريطانيا بالمقابل من الاتحاد انخفضت إلى 8,1 مليارات جنيه إسترليني، ما يعني أن المساهمة الفعلية لبريطانيا ارتفعت من 6,7 مليارات إلى 10,3 مليارات، بمعدل 28 مليون جنيه إسترليني يوميا.

ووفقا لصحيفة ديلي تلغراف فإن الحزب أكد أن هذه الأرقام تزيد كثيرا عما تنشره وزارة الخزانة. ويقول زعيم حزب الاستقلال نايغل فريغ إن تلك الأرقام تتحدث عن نفسها، وأضاف «نحن ندفع أكثر من أي وقت مضى من أجل العضوية، ونحصل على عائدات أقل».

وأشار إلى أن هذه الأنباء تعد نكسة للشعب البريطاني الذي يربط الحزام في هذه الأوقات العصيبة.

وتابع أن رئيس الوزراء ديفيد كاميرون تجاهل إرادة الشعب عندما أنكر عليهم حق الاستفتاء على عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي، وها هي الأرقام تزيد الطين بلة، حسب تعبيره.

وتساءل «كيف يمكن لرئيس الوزراء أن يمضي في القول بأن البقاء في الاتحاد يصب في مصلحتنا؟».

القمة الفرنسية ـ الألمانية ـ الإيطالية تفشل في توحيد المواقف حول أزمة منطقة اليورو

ستراسبورغ ـ كونا: فشلت القمة الفرنسية ـ الالمانية ـ الايطالية امس في توحيد المواقف حول ازمة ديون منطقة اليورو وخاصة لناحية الموقفين الفرنسي والالماني.

واكدت المستشارة الالمانية انجيلا ميركل في مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ورئيس الوزراء الايطالي الجديد ماريو مونتي في ختام قمتهم التي عقدوها في مدينة ستراسبورغ شرقي فرنسا ثبات موقف بلادها الرافض لتدخل البنك المركزي الاوروبي في ازمة ديون منطقة اليورو.

وشددت ميركل على ان المانيا ترفض تعجيل دور البنك المركزي الاوروبي للتدخل من اجل معالجة الديون بشكل جوهري وفاعل، كما انها ترفض اصدار سندات اوروبية مشتركة لتجميع هذه الديون وتقاسم مسؤولياتها قبل تحقيق الوحدة الضريبية الاوروبية في منطقة اليورو وضبط السلوك الخاص بالموازنات.

من جانبه، اكد الرئيس الفرنسي اتفاق الزعماء الثلاثة على تقديم اقتراحات مشتركة لتعديل المعاهدات الاوروبية دون ان يطول ذلك البنك المركزي الاوروبي والاسراع في اجراء اصلاحات هيكلية للحد من ازمة الديون على ان ترفع تلك المقترحات الى القمة الاوروبية المقبلة في التاسع من الشهر الجاري.

وقال ان الدول الثلاث اكدت استعدادها القيام بكل ما يلزم لتعزيز الاقتصاد في منطقة اليورو والدفاع عن العملة الموحدة ومنع تفشي الديون في تلك المنطقة لتهدد دول مثل ايطاليا او اسبانيا.

واضاف ساركوزي ان فرنسا والمانيا اكدتا لرئيس الوزراء الايطالي انهما ستقترحان في الايام المقبلة تعديلات على الاتفاقيات المشتركة لتحسين الحوكمة في منطقة اليورو للحصول على اندماج اكبر للسياسات الاقتصادية.

وأوضح «لقد اردنا من خلال هذا الاجتماع نحن فرنسا والمانيا اظهار ثقتنا بالحكومة الايطالية الجديدة وليس بحث المواضيع الخلافية حيث اننا اقوى ثلاثة اقتصادات في منطقة اليورو وجئنا لندعم عملتنا».

ساركوزي مستقبلا ماريو مونتي

ساركوزي: التحالف بين فرنسا وألمانيا «قاعدة الاستقرار» بمنطقة اليورو

باريس ـ أ.ش.أ: قال الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إن «الصداقة والتحالف» بين فرنسا وألمانيا يجب أن يصبح «قاعدة الاستقرار» في منطقة اليورو وأوروبا بصفة عامة.

جاء ذلك في الكلمة التي ألقاها الرئيس الفرنسي مساء اول من امس بقصر الأليزيه بمناسبة المؤتمر الـ 94 لعمداء المقاطعات الفرنسية والذي شارك فيه نحو ألفي عمدة. وأعرب ساركوزي عن قناعته التي يتقاسمها مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بأن الدول الـ 17 الأعضاء في منطقة اليورو ينبغي أن تعزز اندماجها وهو ما يتطلب أن «يقوم كل بجهوده التي تتطلب وقف الاغراق الضريبي فيما بين الدول الأعضاء وإلغاء الميزانيات المكلفة». واضاف الرئيس الفرنسي أن الدول ذات الديون المرتفعة (في منطقة اليورو) ينبغي أن تبذل جهدا «إذ ان الانتماء إلى منطقة اليورو يعطي حقوقا كما يفرض واجبات»..

مشيرا إلى الدول التي «رفضت أن تبذل جهودا ضرورية وقتما تطلب الأمر ذلك مثل اليونان، إيطاليا، البرتغال، اسبانيا، وإيرلندا». وشدد على أن «التقارب بين الشعوب في أوروبا يعد الضمانة لقارة أوروبية تعيش في سلام».. مضيفا «لا يوجد مستقبل بدون الاتفاق والتقارب». ودافع الرئيس الفرنسي عن الاصلاحات التي قام بتنفيذها على مدى السنوات الأربع ونصف الماضية منذ توليه الرئاسة الفرنسية..داعيا عمداء المقاطعات الفرنسية حول العالم إلى المساهمة في الجهود التي تبذلها باريس لترشيد الانفاق العام.

ومن المقرر أن تعقد في ستراسبورج (فرنسا) قمة مصغرة تجمع نيكولا ساركوزي والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل وماريو مونتي رئيس الوزرء الايطالي الجديد يستعرض خلالها الأخير الجهود التي تبذلها بلاده للاسهام في وقف انتقال عدوى ازمة منطقة اليورو.

باريس تدعو «المركزي الأوروبي» إلى لعب «دور أساسي» لإنقاذ اليورو

باريس ـ أ.ف.ب: دعا وزير الخارجية الفرنسي آلان جوبيه أمس البنك المركزي الأوروبي الى «لعب دور أساسي» من اجل إنقاذ منطقة اليورو وذلك قبل ساعات من انعقاد قمة ثلاثية بين فرنسا وألمانيا وايطاليا في ستراسبورغ (شرق فرنسا).

وصرح الوزير لإذاعة فرانس انتر «مازالت لدينا أسس متينة، ان ما ينقصنا هو الثقة، وهذا هو ما يجب استعادته، اظن ـ وآمل ان يتبلور التفكير ـ ان على البنك المركزي الأوروبي ان يلعب دورا أساسيا من اجل استعادة الثقة». وردا على سؤال حول النتيجة الهزيلة التي حققها إصدار سندات الخزينة الألمانية قال الوزير الفرنسي ان الأزمة «تطال كل الاقتصادات بما فيها الأكثر متانة». ويشكل تدخل البنك المركزي الأوروبي المكثف في سوق الديون، كما تريده فرنسا، الموضوع الخلافي الأول مع ألمانيا التي ترغب بمراجعة المعاهدات الأوروبية لتعزيز الانضباط في الميزانيات العامة للدول الأعضاء.

دي ياجير: سندات هولندا تؤكد أن سندات اليورو «ليست حلاً سحرياً»

بروكسل ـ د.ب.آ: قال وزير مالية هولندا يان كيس دي ياجير إن إصدار سندات سيادية مشتركة لمنطقة اليورو «ليس حلا سحريا» لأزمة ديون منطقة العملة الأوروبية الموحدة. جاء ذلك ردا على الاقتراح الذي أعلنته المفوضية الأوروبية لإصدار سندات مشتركة لمنطقة اليورو. وقال دي ياجير في تصريحات مكتوبة تم توزيعها بالعاصمة البلجيكية بروكسل: «رغم أنني لا استبعد سندات اليورو على المدى الطويل، الا انه يتوجب علينا القيام بالأشياء الأولى أولا وهذا يعني وضع نظام رقابة صارم وتطبيق قواعد ضبط الميزانية (على الدول الأعضاء) وأمامنا طريق طويل علينا قطعه». وقال وزير شؤون الاتحاد الأوروبي الهولندي، بن كنابين تعليقا على مقترحات المفوضية الأوروبية بشأن زيادة نظام الرقابة على ميزانيات الدول الأعضاء في منطقة اليورو، إن بلاده تريد نظاما أشد صرامة من ذلك الذي تطرحه المفوضية وهي الذراع التنفيذية للاتحاد الأوروبي. وأضاف: «نريد تعزيز قوة المفوضية الأوروبية بصورة أكبر في إطار اتفاقية الاتحاد الأوروبي الحالية حتى نضمن وجود قواعد ذات مصداقية للجميع وعدم استثناء أحد».

الاقتصاد السويسري سيتدهور بسبب استمرار أزمة اليورو

جنيف ـ كونا: أكد بنك «كريدي سويس» السويسري أمس ان أزمة اليورو لاتزال تلقي بثقلها على الأسواق مع تلاشي الزخم الاقتصادي في أوروبا بسرعة غير متوقعة، ما سيؤدي الى تدهور الاقتصاد السويسري نتيجة لذلك.

واستبعد التقرير نموا في الناتج المحلي الإجمالي السويسري بنسبة تتجاوز 0,5٪ بعدما كانت التوقعات السابقة تشير الى احتمال ارتفاعه بنسبة 2٪.

ويستند التقرير في توقعاته المتشائمة الى ما وصفه بـ«الكآبة التي تخيم على الأجواء الاقتصادية» في شركاء سويسرا التجاريين الأساسيين في الخارج ما يعني انخفاض الصادرات وتراجع تمويل العمليات الصناعية ذات الصلة.

في الوقت ذاته، يشير التقرير الى أن الاقتصاد الأميركي قد تسارع بشكل طفيف مرة أخرى بعد تراجع منذ منتصف هذا العام 2011 إلا ان الأهم هو تباطؤ الزخم الاقتصادي في ألمانيا الشريك التجاري الرئيسي للسوق السويسرية.

وأخذ التقرير بعين الاعتبار انتشارا جزئيا لأزمة الديون في ايطاليا وما أدى اليه من زيادة التقلبات في الأسواق المالية والتوترات المتزايدة على سوق الائتمان ما بين البنوك وهبوط الثقة بين المستهلك والشركات.

وتستند التوقعات التي صاغها كبار خبراء الاقتصاد بالبنك الى نتائج الميزانيات في البلدان المثقلة بالديون وتدابير الدعم من البنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي وحملة تنفيذ الإصلاحات المؤسسية لمنع منطقة اليورو من الانزلاق الى الركود.

ويؤكد التقرير ان كل تلك الإجراءات لن تتمكن من تجنب تراجع معدلات النمو في أوروبا بل من المرجح أن تتفاقم بسبب تباطؤ طفيف في الأسواق الناشئة نتيجة لتنفيذ الأخيرة عددا من التدابير الرامية الى كبح جماح النمو الاقتصادي.

ويتوقع التقرير ان يؤدي تراجع الطلب على المنتجات السويسرية الى وصول الصادرات الى طريق مسدود في عام 2012 على الرغم من احتمالات تراجع سعر صرف الفرنك السويسري مقابل اليورو والدولار واحتمال قيام البنك المركزي السويسري بلعب دور رئيسي في إزالة بعض الغموض على أسعار الصرف.

في الوقت ذاته يتوقع التقرير بقاء أسعار الفائدة منخفضة في سويسرا حتى نهاية عام 2012 على الأقل بالإضافة الى عدم ظهور مخاوف من ظهور تضخم في الوقت الحاضر في حين سيتدهور الوضع في سوق العمل بوصول معدل البطالة العام المقبل الى 3,3٪ ما سيؤدي إلى فرض بعض القيود على النمو في الاستهلاك.

الشطي: أسعار النفط ستتأرجح بين 105 و110 دولارات

توقع الخبير النفطي محمد الشطي ان تظل أسعار النفط الخام مزيج برنت متأرجحة بين 105 و110 دولارات للبرميل خلال ما تبقى من العام الحالي في حين يدور سعر برميل النفط الكويتي في فلك 100 و105 دولارات.

وقال الشطي لـ «كونا» امس انه خلال الربع الأول من عام 2012 ستكون أسعار برنت عند 105 دولارات للبرميل ما يعني ان تستقر أسعار النفط الكويتي عند الـ 100 دولار. وأوضح ان هذه الأسعار المتوقعة لا تضع في الحسبان أي تصعيد في ملف ايران النووي الذي قد ينتج عنه تأثر الإمدادات النفطية خصوصا في ظل انتاج البلدان النفطية عند معدلات عالية توحي بعدم وجود فائض في السوق، مشيرا الى أن مستويات الأسعار حاليا تعكس حالة توازن في السوق بين الطلب والعرض وذلك رغم معدلات الإنتاج العالية. وذكر ان اسعار النفط الخام لاتزال مسنودة ومدعومة بعوامل خاصة بإمدادات النفط الخام منها التصعيد في الملف النووي الايراني وتراجع مستويات المخزون النفطي في الولايات المتحدة الأميركية والسحوبات منه بحسب بيانات ادارة معلومات الطاقة الأميركية والتي طغت نسبيا على أداء الاقتصاد العالمي ما دعم مستويات الأسعار بصفة عامة.

وبين ان من العوامل الداعمة لارتفاع الأسعار أيضا الطلب الموسمي على المشتقات الوسيطة في الشرق والغرب مع حلول موسم الشتاء وبرودة الطقس اضافة الى انباء حول انخفاض في مستوى مخزون المنتجات الوسيطة في الأسواق. وقال الشطي ان من العوامل المؤثرة سلبا على الأسعار حاليا تباطؤ الاقتصاد العالمي وتأثير الديون السيادية في اوروبا وهو ما يزيد من حالة تذبذب الأسعار. وأكد انه لا يمكن توقع ما سيسفر عنه اجتماع منظمة الدول المصدر للبترول (أوبيك) المقرر في منتصف ديسمبر المقبل، مشيرا الى انه بنهاية المطاف ستكون النتيجة بيد وزراء النفط والطاقة في الدول الأعضاء بالمنظمة الدولية وبعد دراسة معطيات السوق.

ورأى الشطي بصفته مراقبا للسوق ان الوضع لا يتطلب تغييرا في سياسة وقرارات (أوبيك) بشأن الانتاج، مشيرا الى ضرورة مراقبة السوق لضمان تحقيق توازن بما يتناسب مع احتياجات هذا السوق بشكل يضمن تأمين الامدادات النفطية واستقرار الأسواق والأسعار وذلك بضبط مستويات الإنتاج من دون زيادة. وقال ان انتاج بلدان «أوبيك» سيستمر عند 30 مليون برميل يوميا خلال ما تبقى من هذا العام وبداية العام المقبل، مشددا على ضرورة ضبط أي زيادة في الإنتاج من اجل استمرار توازن السوق ودعم الأسعار.

بورسلي: خطة التنمية حفزت الاقتصاد الوطني رغم الأزمات الاقتصادية العالمية

بيروت ـ كونا: أكدت وزيرة التجارة والصناعة د.أماني بورسلي امس ان خطة التنمية الحكومية حفزت الاقتصاد الوطني على الرغم من الازمات الاقتصادية والمالية العالمية. جاء ذلك في تصريح لـ «كونا» على هامش مشاركتها في المؤتمر المصرفي العربي السنوي الذي افتتح امس برعاية وحضور رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي. وقالت ان خطة التنمية التي أقرتها الكويت بمبادرة من صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد «وضعت 50٪ من المشاريع والاستراتيجيات والسياسات في الجانب الاجتماعي بهدف تطوير المواطن الكويتي وخلق فرص عمل. وأكدت اهمية المشاركة في المؤتمر المصرفي السنوي لاسيما في هذا التوقيت في ظل التطورات التي تشهدها الساحة العربية والاقليمية والتغيرات السياسية والاقتصادية. واوضحت بورسلي ان الهدف الرئيسي من هذا المؤتمر وضع مقترحات وتوصيات عربية للفترة المقبلة فيما يتعلق بالنظام المالي والسياسات النقدية والمالية وكيفية وضع سياسات احترازية للمرحلة المقبلة. واشارت الى ان الاستثمارات الوافدة الى الدول العربية خلال العام الحالي تراجعت بنسبة 83٪ اي من 20 مليار دولار أميركي الى اربعة مليارات و800 مليون دولار. وأكدت اهمية مراجعة التشريعات الاقتصادية والمالية ذات العلاقة بما يتماشى مع المرحلة المقبلة وضرورة اتباع افضل المعايير الدولية فيما يتعلق بالسوق المالي وتطبيق معايير الحوكمة، مشيرة الى ان تلك الامور اصبحت مطلبا وحاجة اساسية لاسواق المنطقة. ووصلت بورسلي الى بيروت اول من امس لتمثيل الكويت في المؤتمر المصرفي الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية تحت عنوان «مستقبل العالم العربي في ظل التحولات الراهنة» بمشاركة حوالي 700 مصرفي عربي ودولي وحكام مصارف عربية وقادة المؤسسات الدولية.

د.أماني بورسلي

طهران تعد ثاني أكبر شريك تجاري لدبي

تجار الإمارات يشتكون تضررهم من العقوبات الدولية على إيران

دبي ـ العربية: قال تجار إماراتيون إن العقوبات الجديدة التي فرضتها دول غربية على إيران، ومحاولات الغرب لعزل الاقتصاد الإيراني، انعكست سلبا على أعمالهم، حيث تعد الإمارات رابع أكبر شريك تجاري لإيران، وفقا لصحيفة «الاقتصادية» السعودية.

وأعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا هذا الأسبوع عقوبات جديدة على قطاعي الطاقة والمال في إيران، كما اقترحت فرنسا إجراءات صارمة «غير مسبوقة» منها تجميد أصول البنك المركزي الإيراني وتعليق شراء النفط من إيران. وتسبب أحدث تقرير للوكالة الدولة للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة في فرض العقوبات الجديدة بسبب معلومات تشير إلى أن إيران عملت فيما يبدو على تصميم قنبلة ذرية.

ووصفت طهران التقرير بأنه لا أساس له ومن تدبير أعداء لها في الغرب. وإيران هي ثاني أكبر شريك تجاري لدبي، ووصل حجم التبادل التجاري العام الماضي بين الإمارات وإيران إلى 10,4 مليارات دولار (38,2 مليار درهم).

وأجبرت العقوبات الاقتصادية السابقة ضد إيران البنوك في دبي على التردد في توفير برامج تمويل للشركات التي تتاجر مع إيران.

ويمكن للعقوبات الجديدة أن تؤثر في نحو ثمانية آلاف تاجر في دبي يتعاملون يوميا مع إيران في نشاط إعادة التصدير بصورة أساسية، وذلك وفقا لمرتضى معصوم زاده مدير عام شركة جمبو للشحن البحري التي تنشط في إرسال البضائع مثل الحديد والخشب إلى إيران. وقال معصوم زاده: «ليس الإيرانيون فقط هم الذين يتاجرون مع السوق الإيراني بل هناك إنجليز وفرنسيون وألمان ويابانيون وغيرهم وهم قاموا بتأسيس شركات في هذا البلد فقط ليتاجروا مع السوق الإيراني، وجميع هذه الجنسيات تخضع للضغط الآن لا الإيرانيون فقط». وفي العام الماضي أمر مصرف الإمارات المركزي المؤسسات المالية بتجميد حسابات عشرات الشركات التي تستهدفها عقوبات الأمم المتحدة التي تشمل 40 كيانا وشخصا واحدا. وفي نوفمبر من العام الماضي التقى رجال أعمال وتجار نائب حاكم دبي للشكوى من عوائق تواجه أعمالهم مع إيران بسبب القيود المصرفية. وقال زاده إن نحو ثمانية آلاف شركة إيرانية بقيت في دبي بعد أن اضطرت نحو 400 شركة للإغلاق بسبب العقوبات والأزمة المالية.

وذكر أن العوائد السنوية لشركته انخفضت بنسبة 70٪ من نحو 300 مليون درهم قبل عامين وسبب ذلك يعود جزئيا إلى الصعوبة في تأمين التمويل.

وأضاف: «لا يمكنك إرسال 8 أو 9 ملايين دولار (كاش) لشريك في تايلند، فإرسال (الكاش) لشريك التجاري أمر فيه مخاطرة ولتقليل مخاطرنا فإنه عوضا عن شراء 1500 طن نشتري ألفا واحدا وبالتالي تقل أعمالنا».

البحرين تتوقع أن ينمو اقتصادها بنسبة 4,5٪ في 2012

واشنطن ـ رويترز: توقع وزير المالية البحريني ان يسجل الناتج المحلي الإجمالي في المملكة نموا من 1,6 إلى 1,7٪ هذا العام يرتفع الى 4,5٪ في 2012. وأبلغ وزير المالية الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة «رويترز» في مقابلة «هذا العام.. الربع الأول كان سلبيا لكننا نتطلع الى إنهاء العام بنمو (للناتج المحلي الاجمالي) يبلغ حوالي 1,6 ـ 1,7٪». وفي فبراير ومارس هزت البحرين ـ وهي مركز مالي في منطقة الخليج وحليف للولايات المتحدة يستضيف الاسطول الخامس الأميركي ـ أسوأ اضطرابات عامة منذ التسعينيات تسببت في اغلاق البنوك والمتاجر واثارت نزوحا لرؤوس الأموال. وكان الشيخ أحمد يتحدث بعد ان خلصت لجنة كلفتها الحكومة البحرينية بالتحقيق في انتهاكات لحقوق الإنسان إلى ان قوات الأمن البحرينية استخدمت قوة مفرطة لقمع احتجاجات مطالبة بالديموقراطية هذا العام وقالت ان خمسة أشخاص توفوا تحت التعذيب. وسجل اقتصاد البحرين نموا بلغ 1٪ على أساس فصلي في الربع الثاني من العام الحالي بعد انكماش بلغ 1,4٪ في الربع الأول من العام مقارنة مع الربع السابق.

وزارة المالية: نمو الإنفاق الرأسمالي في الكويت بنسبة 24٪ بين 2008 و2011

كونا: قالت وزارة المالية ان الإنفاق الرأسمالي للوزارات والإدارات الحكومية بين العامين 2008 و2011 ازداد بنسبة 24٪ حيث بلغ نحو 1,4 مليار دينار في ميزانية 2008 ـ 2009 بينما بلغ حوالي 1,8 مليار دينار في ميزانية 2010 ـ 2011. وأضافت الوزارة في بيان نشر على موقعها الالكتروني أمس انه من واقع الحسابات الختامية لميزانية الوزارات والإدارات الحكومية فقط بلغ إجمالي المصروفات للسنة المالية 2008 ـ 2009 حوالي 12,7 مليار دينار بعد استبعاد قسط العجز الاكتواري لمؤسسة التأمينات الاجتماعية. وذكرت ان إجمالي المصروفات في ميزانية السنة المالية 2010 ـ 2011 بلغ نحو 15,1 مليار دينار أي بنسبة زيادة قدرها 18٪.